أعقاب إتفاق وقف إطلاق النار من تشرين الأول (أكتوبر) العام ١٩٧٣ من الجانب العربي على الأقل، أي أن القيادات السياسية العربية تخلّت عن استخدام الصراع المسلح كأداة رئيسة في تحقيق أهداف الصراع. وقد، انعكس ذلك في عدة مواقف، نذكر منها قبول قرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨، وتوقيع اتفاقيات فض الاشتباك مع العدو الاسرائيلي، ثم توقيع اتفاقية الفصل الثانية بين القوات المصرية والاسرائيلية العام ١٩٧٦، ثم اتفاقات كامب ديفيد، ثم معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية العام ١٩٧٩، وخطة الملك فهد العام ١٩٨١، ومقررات مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس العام ١٩٨٣، وأخيراً الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني في شباط (فبراير) العام ١٩٨٥. وقد سبق للعرب أن أرجأوا الدور العسكري كأداة رئيسة في تحقيق أهدافهم في الصراع العربي ـ الاسرائيلي بتوقيع اتفاقيات الهدنة العام ١٩٤٩، وبقبول قرار مجلس الأمن بإيقاف إطلاق النار في حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧ ثم قراره الرقم ٢٤٢ في نفس العام. إلا أن جميع الأحوال السابقة لاتفاقيات كامب ديفيد كانت تتصف بأنها مؤقتة، وليس لها صفة الاستمرار، في حين ان الاتفاقيات، وما تلاها من مشروع الملك فهد، ومقررات مؤتمر فاس، والاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، تتحدث بوضوح عن السلام بما يعني تقلص الأهداف العربية في الصراع، والتخلي عن استخدام القوة العسكرية والصراع المسلح كوسيلة لتحقيق الأهداف العربية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

لم تكن القرارات العربية بارجاء استخدام القوة العسكرية، أو التخلي عنه، إلا انعكاساً لميزان القوى الفاعلة في الصراع في لحظات معينة من تاريخه، كما كان استخدام القوة العسكرية تعبيراً عن تحول ملموس في هذا الميزان. وقد كان الميزان العسكري احدى القوى الفاعلة الرئيسة التي ادت إلى هذه التحولات. ولا يتوقف حساب الميزان العسكري عند دراسة اعداد الأفراد في القوات المسلحة وفروعها، بل إنه يشتمل، أيضاً، على حساب لعوامل أخرى ذات تأثير مباشر على هذه القوة. وعادة يشتمل الميزان العسكري على الناتج القومي العام، أو المحلي، ومعدلات النمو الاقتصادي، وحجم الانفاق العسكري بما يتضمنه من مساعدات عسكرية أجنبية، وحجم الديون، وتعداد السكان.

واذا كانت كل العوامل السابقة يمكن حسابها رقمياً بسهولة نسبية، فان الميزان يشتمل على عناصر نوعية يصعب إخضاعها للتقديرات الرقمية، وهي تتعلق، أولاً، بنوعية الأسلحة والمعدات العسكرية ومدى فعاليتها في ظروف إدارة الصراع المسلح؛ ثم هي تتعلق بنوعية الأفراد القائمين باستخدامها، ومدى كفاءتهم وقدرتهم على ذلك؛ ثم بنظم قيادتها والسيطرة على أعمال القتال، وبمستوى تدريب الأفراد، ودرجة صلاحية الأسلحة والمعدات ونظم صيانتها والمحافظة عليها، ومستوى الاحتياطي من الاحتياجات بما فيها من المعدات وقطع غيارها وذخائرها وغيرها، ثم، وبدرجة أساسية، الروح القتالية لدى القوات. ورغم ذلك، فان تقدير تأثير القوة العسكرية في الميزان السياسي الدولي هو عملية تقديرية من مسؤولية القيادة السياسية يصعب إثبات صحتها، أو خطئها، إلا بالتجربة العملية التي عادة لا تطابق التقدير، وان كانت قد تكون قريبة منه.

ولا يتوقف تأثير هذه العوامل على سير القتال ونتائج الصراع المسلح، وانما هي تؤثر أيضاً على مواقف الاطراف المتفاوضة لتسوية النزاع بالطرق السلمية. فكل جانب يعلم، علم اليقين، أن الفشل في الوصول الى التسوية يتضمن إحتمال العودة الى الخيار العسكري،